مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 119) 2023, pp. 1055-1070

أبو اسحاق بنِ أصبغ الباجيّ (ت350هـ) دراسة في بعض آرائهِ النحويّة

م.د. ابراهيم عبد اللّه مراد
جامعة ديالى / كلية التربية الأساسية
te@uodiyala.edu.iq32basica

مستخلص البحث:
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته الغرّ الميامين . أما بعد ، فإنّ هذا البحث محاولة لإماطة اللثام عن شخصية نحوية لم يُكتب لها الذيوع ولم تَنَلْ حظاً أو سببًا من أسباب الشهرة ؛ ولعلّ ذلك متأتٍ من أنّ الدهر أتى على مؤلفاته فلم يصلنا منها شيءٌ مع كونه من العلماء المتقدمين ألا وهو (إبراهيمُ بن محمدِ بن إبراهِيمَ بن إسحاقَ بن عيسى بن أصبغ الباجيّ) المتوفى في سنة خمسين وثلاثمائة من الهجرة ، ولكن ممّا يُسرّ له الخاطر ويرتاح له البال أنّ الكثير من آرائه ونقولاته وترجيحاته النحوية نقلها مَن جاء بعده من النحويين ، ولا سيما أبو حيّان الأندلسي (ت745هـ) ، وقد حاولنا في هذا البحث تحقيق شخصية ابن أصبغ الباجيّ ، فـ (ابن أصبغ) كانت كنية ما يزيد عن خمسة من العلماء اشتركوا فيها.
ثمّ حققنا بعض مسائل النحو التي نُقلت عنه في مصنفات مَن جاء بعده ، ووقفنا على بعضها ولم نعرض لها كلها ، ولعلّ هذا البحث على عُجالته يفتح الباب ويمهّد الطريق أمام دراسة أكاديمية جادّة لهذا العالم اللغوي .واللهَ تعالى أسألَ السدادَ والتوفيقَ في القول والعمل.

الكلمات المفتاحية : آراء ابن أصبغ النحوية

التمهيد :

الحمد لله كما علّمنا أن نحمد ، والصلاة والسلام على سيدنا محمّد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصاحبته أجمعين . أما بعد ، فإنّ أية دراسة تُعنى بِعَلَم من الأعلام وتحاول الكشف عن مذهبه فلا بدّ أن تحيط بعدة أمور ولعلّ من أبرزها ترجمته ومؤلفاته وأثره فيمن جاء بعده فضلا عن آرائه وتعليقاته وترجيحاته، وهذا من المسلمات التي لا يختلف عليها باحثان .

وفي هذا البحث الموسوم بـ (أبو إسحَاق بنِ أصبغَ البَاجيّ (ت350هـ) دراسةٌ في بَعضِ آرائهِ النَحويّةِ) حاولنا أن نميط اللثام عن شخصية نحوية تُعدّ من الشخصيات التي غبنها الدهر ولم يوفها حقها ، واختلط على الباحثين من المحققين المحدثين تحديد هويتها على وجه الدّقة ، ألا وهي شخصية العالم النحوي (ابراهيم بن محمد بن أصبغ النحوي الباجي) . ولعلّ من أبرز أسباب اضطراب المترجمين له من المحققين لكتب النحو وتحديد شخصيته وسنة وفاته وجود أكثر من عالم لغوي يحمل الاسم نفسه ومن بلاد الأندلس ايضاً وفيما يأتي يبان ذلك:

1. جاء في تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (ت403هـ) في ترجمة ابن أصبغ ، قال : " إبراهيم بن محمدِ بن إبراهيم بن إسحاقَ بن عيسى بن أصبغ بن خالد بن يزيد الباجي: من أهل باجة ، يُكنّى: أبا إسحاق. سمع من محمد بن عبد الله بن القون، ومحمد بن عمر بن لبابة، وأحمد بن خالد، وأبي صالح أيوب بن سليمان وغيرهم. وكان: فصيحاً بليغاً، شاعراً حافظاً للغة والنحو؛ فقيهاً. وكان: صاحب صلاة موضعه. تُوفي (رحمه الله) : في صدر سنة خمسين وثلاث مائة ؛ وهو: ابن ثلاث وستين سنة . أخبرني بذلك بعض أهله "[1] .

2. جاء في تاريخ الإسلام للذهبي (ت748هـ) : " إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن إسحاق بن عيسى بن أصبغ: أبو إسحاق الباجي. سمع: محمد بن عمر بن لبابة، وأحمد بن خالد الحباب، ومحمد بن عبد

الله بن القوق. وكان فصيحا، بليغا، شاعرا، لغويا، فقيها، صاحب صلاة باجة. عاش ثلاثا وستين سنة " [2] . وترجمة الذهبي هذه توافق ترجمة ابن الفرضي ، وقد اتفقت سنة وفاة ابن أصبغ عندهما .

3. جاء في بغية الوعاة : " إبراهيم بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن إسحاق بن عِيسى بن أصبغ ابن خالِد بن يزِيد الباجِيّ أَبُو إسحاق ... ومات فِي حُدُود سنة ثَمان وعشرين وثلاثمائة، عَن ثَلاث وسِتِّينَ سنة "[3].

وفي هذه الترجمة اختلفت سنة وفاته بفارق كبير . وتكاد تجمع هذه الترجمات التي أوردتها على أنّ اسمه : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن اسحاق، وكنيته هي : ابو اسحاق ، بيد أنهم اختلفوا في تحديد سنة وفاته على وجه الدقّة ، فذهب ابن الفارض والذهبي على أنّ وفاته كانت في سنة خمسين وثلاثمائة ، وهذا ما اطمئنّ إليه وأرجحه . وذهب السيوطي إلى أنّ وفاته كانت سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ، وليس هذا ما أردت إثباته ههنا ، بل ثمة أمر آخر أودّ الإشارة إليه، إذ ورد في كتب التراجم ترجمة لعالم آخر يحمل الاسم نفسه تقريبا ومن البلد نفسه ، ومن هنا حصل اللبس عند من ترجم لابن أصبغ من المحققين . ومن ذلك ما جاء في تاريخ علماء الأندلس ، قال : "محمد بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصِح بن عطاء مولى أمير المؤمنين الوليد بن عبد الملك: من أهل قُرْطُبَة، روى عن بَقِيّ بن مَخْلَد، ومحمد بن وضّاح وأصبغ بن خليل، والخُشَنِيّ، وابن القَزّاز. وكان: عالمًا بالحديث، حافظًا للرأي، بَصِيرًا بالنحو والغريب، بليغًا متفننًا في ضروب من العلوم، حسن الخَطّ ضابطًا " [4].

ثم يذكر وفاته في سنة ست وثلاثمائة ، وهذا التاريخ مختلف عمّا سبق ، فضلا عن اختلاف الاسم . وممّن سُمّي بابن أصبغ ايضاً (محمد بن أصبغ) ، قال الفيروز آبادي (ت817هـ) في كتابه البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة : " محمد بن أصبغ أبو بكر الكاتب شاعر لغويّ جيّد الحفظ حسن التقييد سهل الكلام، سبط اللفظ ، سكن اشبيلية ... توفي سنة خمس وخمسين وثلاثمائة"[5].

ووردت ترجمة أخرى في البلغة ايضا لعالم آخر يحمل اسمًا مشابهًا لمن سبق ، قال الفيروز آبادي : " إبراهيم بن عيسى بن محمد بن أصبغ الأزدي النحوي القرطبي ثم الأفريقي مولدًا ومنشأً... تولى قضاء سجلماسة وتوفي سنة 627هـ "[6]. وثمة ترجمة أخرى لابن أصبغ آخر غير ما ذُكر ، وهي ترجمة لعيسى بن محمد بن أصبغ ، قال المراكشي (ت703هـ) : "عيسى بن محمد بن أصبغ بن محمد بن أصبَغَ بن عيسى بن أصبَغَ الأَزْدِيُّ، قُرطُبِيٌّ، أبو الأصبَغ، ابنُ المُناصِف ، والدُ القاضي أبي عبد الله والكاتبِ أبي عِمرانَ والنَّحويِّ أبي إسحاقَ "[7] . وفاته كانت في سنة (592هـ) .

وقد ذكر ابن الأبّار ترجمته هذه كاملة في كتابه التكملة لكتاب الصلة ونكتفي بالإحالة عليها فقط [8].وفي ضوء ما تقدم من تشابه الترجمات واختلاطها يمكن تعليل اختلاف المحققين لترجمة ابن أصبغ الباجي عند ورود ذكره في كتب النحويين ، ومما تجدر الإشارة إليه أنّه يُنسب إلى (باجة) وهي مدينة أندلسية شهيرة من أقدم مدائن الأندلس . ويمكنني القول مطمئناً إنّ صاحبنا الذي نحن بصدد دراسته هو : (إبراهيمُ بن محمدِ بن إبراهِيمَ بن إسحاقَ بن عيسى بن أصبَغَ بن خالدِ بن يزيد الباجي (ت 350هـ) ؛ وذلك لعدة أسباب :

1. إنّ جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) قد ذكر اسم ابن أصبغ صراحة ، فقال: " فَهَذِهِ خَمْسَة مَذَاهِب ذكرهَا أَبُو إِسْحَاق إِبْرَاهِيم بن أصبغ فِي كِتَابه الْمُسَمّى برؤوس المسائل فِي الخلاف"[9] .

2. ما ذكره ابن الفارض في ترجمته وذكر سنة وفاته ، وما ختمه من قول مهم جدًا ، وهو قوله : "أخبرني بذلك بعضُ أهله "[10]، فإنّ ذلك يُعدّ من أوثق النقل كون ابن الفارض قد سمع من ذوي ابن أصبغ ، فهو معاصرٌ له ومطلع على تفاصيل حياته وآثاره ، وهذا يرجح مسألة أنّ ابن أصبغ الذي ندرس سيرته ومذهبه هو ما أثبته ابن الفارض . والله أعلم بالصواب .

كتابه (رؤوس المسائل) :

أجمع النحويون الذين نقلوا عن ابن أصبغ أنّ له كتابًا بعنوان (رؤوس المسائل) ، وقد ذكروا ذلك في أكثر من اثنين وعشرين موضعًا [11] على وفق ما أحصيت ، ويبدو أنّه كتاب في الخلاف بحسب ما صرّح به أبو حيّان الأندلسي (ت745هـ): " حَكى الأستاذ أبو علي، قال: مذهب سيبويه جواز: هذا الضارب الرجل وزيدٍ، وهو الذي منع المبرد . وكذا قال صاحب (رؤوس المسائل) في مسائل الخلاف من تأليفه: أجاز س: هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ، وهذا الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله ، ومَنع ذلك المبرد"[12]. وقال السيوطي (ت911هـ) : " فَهَذِهِ خَمْسَة مَذَاهِب ذكرهَا أَبُو إِسْحَاق إِبْرَاهِيم ابْن أصبغ فِي كِتَابه الْمُسَمّى بـرُؤوس المسائل فِي الْخلاف "[13]. وأظنّ أنّ ما ذُكر يقوم دليلا على اسم الكتاب ونسبته إلى ابن أصبغ ، ولكن ممّا يؤسف له أن الزمن أتى عليه ولم يكن لنا حظ في الاطلاع على ما تضمنه من آراء لابن أصبغ فهو كتاب مفقود وردت الاشارات عليه ، ونقل بعض النحويين نصوصًا لصاحبه في عدة مسائل. وقد وقف البحث على بعض تلكم المسائل ، وكان منهجنا فيه وصفيا تحليلياً إذ أعرض المسألة التي تضمنت رأي ابن أصبغ أو نقله لمذهب عالم من النحويين ثم أحقق ما نقله عن غيره وبيان موقفه من المسألة . ولا بدّ من الإشارة إلى أنني لم أنقل كلّ المسائل التي وردت في كتب النحو عن ابن أصبغ بل اكتفيت ببعضها ومرجئاً ما بقي منها إلى مرحلة لاحقة إن شاء الله ، وفيما يأتي بيان المسائل .

المسألة الأولى : وقوع الماضي حالاً :

إنّ مسالة وقوع الفعل الماضي موقع الحال من المسائل الخلافية بين النحويين ، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً من دون شرط أو قيد ، وذهب البصريون انه لا يجوز ان يقع حالا إلا إذا كانت معه (قد) أو كان وصفاً [14] .وقد فصّلت كتب الخلاف النحوي حجج مَن أجاز ذلك مطلقاً وحجج مَن قيّد[15] . ومذهب ابن أصبغ في هذه المسألة أنه لا يمنع وقوع الماضي موقع الحال وإن لم يكن معه الواو ولا (قد) ، ونقل مذهبه أبو حيّان الأندلسي (ت745هـ) في التذييل ، فقال : " وهذا الذي ذكرناه من وقوع الماضي المثبت حالا فيه خلاف: فالذي في كتب أصحابنا المتأخرين، كابن عصفور، وأبى الحسن الأبذي، والجزولي أنه لا بدّ من (قد) معه ظاهرة أو مقدرة. وقال ابن أصبغ: لا يمتنع وقوع الماضي موقع الحال وإن لم يكن معه الواو ولا (قد) في قول الجمهور. ومنعه أبو العباس المبرد"[16] . والحق أنّ في المسألة تفصيل ، فأبو بكر بن السرّاج (ت316هـ) لا يجيز وقوع الماضي موقع الحال إلا أن تدخل (قد) عليه ، جاء في الأصول : " فأمّا المستقبل والماضي فلا يجوز إلا أن تدخل (قد) على الماضي فيصلح حينئذٍ أن يكون حالاً ، تقول : رأيت زيدًا قد رَكِبَ أي راكبًا ، إلا إنّك إنما تأتي بقد في هذا الموضع إذا كان ركوبه متوقعًا فتأتي بـ (قد) ليُعلم أنه قد ابتدأ بالفعل، ومرّ منه جزء والحال معلوم منها أنها تتطاول فإنما صلح الماضي هنا لاتصاله بالحاضر فأغنى عنه ولولا ذلك لم يجز فمتى رأيت فعلًا ماضيًا قد وقع موقع الحال، فهذا تأويله ولا بد من أن يكون معه (قَدْ) إما ظاهرة ، وإما مضمرةً لتؤذَن بابتداء الفعلِ الذي كان متوقعًا"[17].

وقد أفرد أبو البقاء العكبري (ت616هـ) فصلا للحديث في هذه المسألة موافقاً مذهب البصريين ومعللاً رأيهم ، فهو يرى أن الفعل الماضي لا يكون حالاً إلا بـ (قد) مظهرة أو مضمرة ، كقولك : جاء زيدٌ رَكِبَ ، والماضي منقطع عن زمن العامل ، و(قد) تقربه من الحال ، وقال الكوفيون يجوز ذلك ؛ أنّ أكثر ما فيه أنها غير موجودة في زمان الفعل ، وذلك لا يمنع كما تمنع الحال المقدرة [18] .

وإلى عدم جواز وقوع الماضي موقع الحال ذهب ابن يعيش (ت634هـ) فهو يرى أنّ " الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً لعدم دلالته عليها، لا تقول : جاء زيدٌ ضَحِكَ في معنى ضاحِكاً ، فإن جئت معه بـ (قد) جاز إن يقع حالاً ؛ لأنّ (قد) تُقربه من الحال " [19].

ولسنا نريد أن نسرد آراء النحويين وخلافهم في هذه المسألة بل يعنينا منها مذهب ابن أصبغ، وقد تبيّن أنه يوافق الكوفيين ويرى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع موقع الحال وإن لم يكن معه الواو أو (قد) .

المسألة الثانية : تقدّم الجار والمجرور على الفعل :

تواتر النقل بإجماع النحويين على أنّ الجار والمجرور لا يجوز أن يتقدم على عامله [20] ، فلا يقال : بزيدٍ سِيرَ، ولا على زيدٍ غُضِبَ ، ولا زيدٌ منه تُعُجِبَ .

وحجتهم في ذلك امتناع إقامة الجار والمجرور في مثل قولهم : بزيدٍ سِيرَ مقام المفعول الذي لم يُسمّ فاعله بأنّ المفعول الذي لم يُسمّ فاعله إذا تقدّم صار مبتدأً ، وذلك لأنّه في موضع رفع وقائم مقام الفاعل ، ولذلك لا يجوز تقديمه على الفعل ؛ لأنّ الفاعل لا يتقدم على فعله[21].

قال أبو حيّان الأندلسي (ت 745هـ) : "واتفق النحويون على أن هذا الجار والمجرور في نحو سير بزيد، وزيد متعجب منه - لا يجوز تقديمه، فلا يجوز: يزيد سير، ولا: زيد منه متعجب. وعلة امتناعه عند البصريين أنه قد قام مقام الفاعل، فإن قدمته احتجت إلى أن تضمر مثله، فتضمر الخافض والمخفوض، وعلة الكوفيين أنه صلة، فلا تتقدم"[22] . وقد خالف ابن أصبغ هذا الإجماع ، فأجاز ذلك التقديم ، إذ نقل أبو حيّان مذهبه في سياق حديثه ، فقال : "وقال ابن أصبغ : هي جائزة في القياس، يعني التقديم"[23] . وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ أبا حيّان قد أورد المسألة نفسها في موضع آخر ، فذكر نقلَ أبي جعفر النحاس (ت337هـ) اتفاق النحاة على أنّ الجار والمجرور لا يجوز أن يتقدّم على الفعل ، ثم ذكر اختيار ابي زيد السهيلي (ت581هـ) أنّ المقام ضمير المصدر كان المجرور عنده في موضع نصب ، فأجاز أن يتقدم على الفعل مستدلا بقوله تعالى :﴿ كُلُّ أُولـئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾[24] فتقديره عنده : مسؤولاً عنه وهو مخالف لما حكاه النحاس (ت337هـ) من الاتفاق على منع تقديمه على الفعل [25] . ونخلص بذلك إلى أنّ ابن أصبغ قد أجاز ما اتفق النحويون على عدم جوازه ، وقد نُقِل رأيه في المسألة في أكثر من موضع كما مرّ .

المسألة الثالثة : تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو على عاملها:

الحال وصف فضلة منتصب مسوق لبيان هيئةِ صاحبهِ أو تأكيده او تأكيد عامله أو مضمون الجملة قبله[26].وقد يكون الحال اسما مفردا أو جملة فعلية أو اسمية ، وقد تكون ظرفا.

وحق الحال أن تتأخر عن عاملها وقد جوز تقديمها عليه بشروط ذكرها النحاة[27]، وألزموا تقديم عاملها إن كان فعلاً غير متصرف ، أو صِلةً لـ (أل) ، أو حرفاً غير مصدري ، أو جامدًا ضُمّن معنًى مشتق ، أو غير ذلك . أمّا جملة الحال فأوجبوا الإتيان بواو تسبقها فيما إذا خلت من ضمير صاحب الحال لوجوب الرابط ، وحيث لا ضمير وجبت الواو [28] ، والجملة الحالية المسبوقة بالواو حقها أن تتأخر عن عاملها أيضاً ، وهذا هو الأصل فيها ، بيد أنّ بعض النحويين أجاز تقديمها على عاملها ، قال أبو حيّان : "إن كانت الحال دخلت عليها الواو نحو: جاءَ زيدٌ والشمسُ طالعةٌ، فذكر أصحابنا أنه لا يجوز تقديمها على العامل، وإن كان متصرفًا فلا تقول: والشمسُ طالعةٌ جاءَ زيدٌ، وأجاز الكسائي، والفرّاء، وهشام: وأنتَ راكبٌ تحسنُ، وأنتَ راكبٌ حَسنتَ ؛ تريد: تُحسنُ وأنتَ راكبٌ، وحَسنتَ، وأنتَ راكبٌ"[29].

ثمّ أورد أبو حيّان رأي ابن أصبغ بعد أن بيّن مذهب أصحابه ، فقال: "نص ابن أصبغ على أنه لا يمتنع عند الجمهور تقديم الجملة الحالية التي معها الواو على العامل إذا كان فعلًا"[30].

ونقل ابن أم قاسم المرادي (ت749هـ) نصّ ابن أصبغ نفسه الذي نقله أبو حيّان ، ففي معرض حديثه في جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان متصرفاً ذكر رأي ابن أصبغ ، فقال : " يجوز تقديم الحال على عاملها، إذا كان فعلا متصرفا نحو: مخلصًا زيدٌ دَعا ، خلافًا للجرمي في منع تقديمها عليه، وللأخفش في نحو: راكبًا زيدٌ جاءَ ، لبُعدها عن العامل وهو كمثال المصنف... ومنع المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو، نحو: والشمسُ طالعةٌ جاءَ زيدٌ، ونص ابن أصبغ على أنه لا يمتنع عند الجمهور"[31]. ويبدو أنّ في المسألة سَعة ، فبعض النحويين أجاز تقديم الحال على عاملها وبعضهم منع ، وهذا يعارض ما ذهب إليه ابن أصبغ الذي زعم أنه لا يمتنع عند الجمهور تقديم الجملة الحالية . وأظنّه قد وَهِمَ في إطلاق حكمه بعدم الامتناع عند الجمهور في هذه المسألة.

المسألة الرابعة : : دخول (إلا) على الخبر :

اتفق النحويون على أنّ (إلا) إذا دخلت على الخبر ارتفع ، وجوّز بعضهم النصب[32].

والحقّ أنّ ذلك مشروط في خبر ما الحجازية وليس في الخبر عموماً ، ونقل أبو حيّان (ت745هـ) قول ابن أصبغ ومذهبه في هذه المسألة ، فقال : " قال صاحب (رؤوس المسائل): إن أدخلت (إلا) على الخبر مؤخرًا، وكان اسمًا هو الأول في المعنى أو منزلًا منزلته لا وصفًا، لم يجز فيه إلا الرفع عند الجمهور، وأجاز الكوفيون النصب فيما كان فيه الثاني منزلًا منزلة الأول، وإن كان الواقع بعد (إلا) صفة أجاز الفرّاء فيه النصب، ومنعه البصريون"[33].وتجويز الفرّاء (ت207هـ) النصبَ في الاسم الواقع بعد (إلا) كما نقل ابن أصبغ على أساس إضمار فعل ناصب للاسم؛ فقد نصّ الفرّاء على ذلك في معانيه ، فقال : " تقول للرجل : ما أنت إلا ثيابَك مرةً ، ودابتَك مرةً، ورأسَك مرةً أي: تتعاهد ذاك "[34]. وأورد أبو حيّان الأندلسي (ت745هـ) المسألة بتفصيل أكثر في الارتشاف[35] موضحًا حجة كل من الفريقين البصريين والكوفيين ، فذكرَ وجوبَ النصبِ عند البصريين في مثل قولهم : ما زيدٌ إلا أخوك ، فلا يجوز فيها إلا الرفع بلا خلاف ، وأمّا اذا كان المرفوع الثاني صفة أو منزلا منزلة الصفة فالرفع عند البصريين كقولهم : ما زيدٌ إلا قائمٌ .

وجوز الكوفيون النصب ، كقولهم : ما أنت إلا راكبًا ، وتأويل ذلك أنّك شيء إذا رَكِبتَ ، ولست بشيء ، إذا مشيت ، أي يُقدّر على مذهب الكوفيين : أنّك جميل في حال ركوبك .

أمّا اذا كان منزلا منزلة الاسم الأول ، فلا يجو فيه عند الجمهور إلا الرفع كقولهم : ما زيدٌ إلا زهيرٌ.أمّا قولهم : ما زيدٌ إلا لحيَتُهُ ، وما زيدٌ إلا عيناه ، فالبصريون يذهبون إلى الرفع ، والكوفيون جوزا النصب . والتقدير في ما أنتَ إلا لحيَتُكَ (بالرفع على مذهب البصريين) أنّهم يجعلون المعنى : ما فيك إلا لحيَتُكَ ، وكذلك قولهم : ما أنتَ إلا عيناكَ .والكوفيون ينصبون كلّ ذلك [36] .

وعودًا على بدء فإنّ مذهب أبي إسحاق بن أصبغ موافق للبصريين ، وذلك متأتٍ من نصّه الذي أورده أبو حيّان الأندلسي في غير موضع في هذه المسألة .

المسألة الخامسة : إعمال المصدر :

المصدر اسمٌ كسائر الاسماء ، إلا إنّه لم يأتِ مُعيّناً لشخص ، وهو يعمل عمل الفعل ؛ لأنّ الفعل اشتُق منه – على مذهب البصريين – وبُني مثله للأزمنة الثلاثة[37].ويعمل المصدر إعمال الفعل مفردًا ، أو مضافاً الى الفاعل أو إلى المفعول ، ويعمل أيضاً إذا عُرّف باللام[38] ، ولكن النحويين اختلفوا في إعمال المصدر المعرّف بـ(أل) إلى مذاهب:

فظاهر كلام سيبويه (ت180هـ) أنّه يجيز إعماله مطلقاً ، قال : " وتقول: عجبتُ من الضَّرْبِ زيدًا، كما قلتَ: عجبتُ من الضاربِ زيدًا، يَكون الألفُ واللام بمنزلة التنوين"[39] .

ويرى الكوفيون أنّ المصدر المعرّف بـ(أل) لا يعمل مطلقاً ، ولا يجعلون ما جاء بعده متأثراً بعمل فعل مقدّر ، ووافقهم البغداديون في ذلك فمنعوه البتة ، ومن قال بالمنع من البصريين ابن السرّاج (ت316هـ) وغيره[40] . وقد أورد أبو حيّان الأندلسي (ت745هـ) تفاصيلَ آراء النحويين في هذه المسألة وتعدد مذاهبهم في مراتب قوة عمل المصدر إذا كان معرفاً بـ(أل)[41].

ومن تلكم الآراء التي أوردها الأندلسي ما نقله ابن أصبغ عن سيبويه ، والفرّاء ، فقال: "ونقل ابن أصبغ عن الفرّاء إجازة إعماله، لكن على استقباح.... ونقل ابن أصبغ أنّ مذهب سيبويه وكافة البصريين أنّه مستقبح، وهذا معروف عن الفارسي وجماعة من البصريين"[42] .

ويبدو أنّ ابن أصبغ لم يكن له ثمة رأي واضح في هذه المسألة، فكلّ ما وصلنا عنه هو نقله آراء سيبويه والفرّاء، ولو كان له ثمة رأي لنقله أبو حيّان أو غيره شأنه في ذلك منهجه في تفصيل آراء النحويين ونقل مذهبهم، ولسنا نعرف على وجه التحديد ما ذهب إليه ابن أصبغ في المسألة، ولكنني أرجح أنّه يجوز إعمال المصدر المعّرف بـ(أل) استدلالًا بسكوته على ما نقله من تجويز سيبويه والفرّاء والبصريين على استقباح ذلك . وفي المسألة تفصيل ذكره غير واحد من النحويين، وخلاصة القول إنّ اعمال المصدر المعرّف بـ(أل) قليل لأنّه يقوى فيه معنى الاسمية عند دخول (أل)عليه ، وأنّ أكثر النحويين يرون أنّ إعماله مضافاً أحسن من إعماله منوناً [43].

المسألة السادسة : تقديم المستثنى :

إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه عن البصريين مطلقاً سواءٌ أكان الاستثناء متصلاً أم منفصلاً ، كقولهم : ما قامَ إلا زيدًا أحدٌ ، وما مررتُ إلا زيدًا بأحدٍ [44] ، والأصل : ما قامَ أحدٌ إلا زيدًا ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدًا . وقد جوزوا تقديم المستثنى على المستثنى منه كتجويزهم تقديم المفعول على الفاعل ؛ لأنّ التقديم توسع في الكلام وسبب لإقامة الأوزان والأسجاع[45]، وإن كان التقديم ليس في قوة تأخيره فقد جوّزوه على كل حال. أمّا وجه النصب فيه فقد ذكر أبو علي الفارسي (ت337هـ) تعليل ذلك بقوله : "لأن البدل الذي كان يجوز في قولك: ما قام أحد إلا زيد، قد بطل بتقديم الذي كان يكون بدلا على المبدل منه، فبقي النصب على أصل الاستثناء، ولم يَجز غيره " [46] .

إذن فجواز تقديم المستثنى على المستثنى منه وارد ، ولا إشكال فيه ، مّا تقديم المستثنى وجعله في أول الكلام ففيه خلاف [47] ، فالكوفيون قالوا : يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعًا ، وبعبارة أخرى فهم يرون أنّه : يجوز أن يقع المستثنى في أول الكلام ؛ لأنّ العرب استعملته مقدمًا، ولأنّه جاز تقديمه على العامل . وأمّا البصريون فقالوا : لا يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعًا . وقد نَعتَ أبو حيّان كلاً من ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) وابن عصفور الأشبيلي (ت669هـ) نعتهم بالوَهْمِ لزعمهما أنّ تقديم المستثنى وجعله أول الكلام لا يجوز باتفاق ، ونقل نصيهما، والمهم عندي أنّه أتى على رأي أبي اسحاق ابن أصبغ بعد ذلك في هذه المسألة ، فقال : "وقال ابن أصبغ: إنْ قدمته على حرف النفي لم يجز عند الجمهور مطلقًا، وأجازه الفرّاء إلا مع المرفوع، ومنعه هشام إلا مع الدائم"[48]. والحقّ أني لم أجد مَن ذكر تقديم المستثنى على حرف النفي فيما توافر عندي من المصادر وفيما اطلعت عليه ، ولم اتوصل إلى اثبات ما زعمه ابن أصبغ أو نفيه ، ولعلّ سكوت أبي حيّان ناقل نصّه يوحي بصحة زعمه في ما ذهب إليه والله تعالى أعلم .

المسألة السابعة : مسألة ظرف المكان :

عرّف ابن جنّي (ت392هـ) المكانَ بقوله : "المَكان ما استُقِرَّ فِيهِ أو تصرف عليه وإنَّما الظرف مِنهُ ما كانَ مُبهما غير مُخْتَصّ ممّا فِي الفِعل دلالَة عليه ، والمُبهم ما لم تكن لَهُ أقطار تحصره ولا نهايات تحيط بِهِ نحو: خَلفك وأمامك وقدامك ووراءك وإزاءك وتلقاءك وتجاهك وقربك وقريبًا مِنك وصددك وصقبك ، تَقول : جَلَست عندك وسرت أمامك ووراءك وأنا قَرِيبا مِنك وزيد دُونك ومُحَمّد حيالك فتنصب هَذا كُله على أنه ظرف والعامِل فِيه ما قبله من الأفعال الْمُظْهِرَة أو المقدرَة"[49] .

فكلمة (دون) ظرف مكان باتفاق ، فضلا عن استعمالها في غير وجه في العربية ، فقد تأتي كلمة (دون) اسم فعلٍ في باب الاغراء، كقولهم : دونك زيدًا ، وتأتي ظرف مكان على وجه الحقيقة ، كقولهم : زيدٌ دونك ، أي : مكانه أسفل من مكانك ، وتأتي لرتبة الشيء ، كقولهم : الناس دون الخليفة ، أي شرفهم ومكانتهم دون شرفه ومكانته[50] ، أمّا من حيث الإعراب ، فقد أشار سيبويه رحمه الله صراحة إلى هذه الكلمة في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت ، فقال : " وأمّا دونك فإنّه لا يُرفع أبدًا "[51] .

وتواتر النقل عند النحويين أنّ سيبويه (رحمه الله) لا يجيز الرفع في (دونك)[52] . وكذلك فعل ابن أصبغ ، إذ نقل قول سيبويه في هذه المسألة ، وقد أورد أبو حيّان الأندلسي قوله في أكثر من موضع ، قال أبو حيّان : "وقال ابن أصبغ: لا يجوز زيد دونك بالرفع عند سيبويه، وأنت تريد المكان، وأجازه غيره في كتاب الواضح: مررت بابن عشر، أو دُونَه، ومررت بابن عشر ودُونَه، ومنزلة بالحيرة أو دونها، وما مررت بابن عشر إلا دونه بالنصب، والخفض فيها والخفض مع الواو أسبق"[53].وهو بذلك يوافق النحويين فيما نقلوه عن سيبويه من منع الرفع في (دون) ، أمّا النصب فيها فلا بدّ من الإشارة إلى أنّه ثمة خلاف فيه ، فصّله صاحب الإنصاف في مسألة الناصب للظرف ، وذِكْرُ ذلك لا يضيف لما قدمناه في المسألة شيئاً ، فما يعنينا هو موقف ابن أصبغ منها .

المسألة الثامنة : ترخيم الصفة :

لم يكن لابن أصبغ رأي في هذه المسألة واضح ، ولكنّه ذكر مذهب سيبويه والفرّاء فيها فقط ، وقد نقل أبو حيّان الأندلسي (ت745هـ) في الارتشاف فقال : "وذكر ابن أصبغ أنّ مذهب سيبويه أنّه لا تُرخّمُ الصفات الشائعة المؤنثة بالهاء على تقدير من لم يُراعِ المحذوف من غير اعتبار لبس البتة قال: وأجاز الفرّاء: ترخيمه على لغة من لم يُراعِ المحذوف، إذا كان ممّا لا يلتبس به المذكر بالمؤنث"[54] . وقبل عرض المسألة وتحقيق رأي سيبويه فيها لا بدّ أن نقف على حدّ الترخيم ومعرفة ما قيل في تعريفه ؛ فالترخيم : حذف أواخر الأسماء المفردة الأعلام تخفيفاً ولا يكون ذلك إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر ، ولا يكون في مضاف إليه ، ولا مضاف ، ولا في وصف ، ولا في اسم منون في النداء ، ولا يُرخم مستغاث به إذا كان مجرورًا ؛ لأنّه بمنزلة المضاف ، ولا يُرخم المندوب[55]، وهذا مفهوم كلام سيبويه فيها . وقال ابن جنّي (ت392هـ) في حدّ الترخيم : "اعْلَم أن التَّرْخِيم حذف يلْحق أواخِر الأسماء المضمومة في النداء تَخفيفًا وهُو في الكلام على ضَربَين أحدهما أن تحذف آخر الاسم وتَدَع ما قبله على ما كان عليه من الحَرَكَة والسكون والآخر أن تحذف ما تحذف وتجعَل ما بَقِي بعد الحَذف اسما قائما بنفسه كَأن لم تحذف مِنهُ شَيئاً "[56].

والحقّ أنّ في مسألة ترخيم الصفة الشائعة المؤنثة بالهاء كلام وتفصيل ، وأنّ ما نقله ابن أصبغ من قول سيبويه يحتاج مزيد بحث وتمحيص ، وقد كفانا أبو الحسن الرماني (ت384هـ) هذا الأمر وفصّل فيه تفصيلاً وافيًا في شرحه للكتاب ، فلم يغادر منه شاردة إلا ذكرها وبيّنها مبتدئاً بسرد مجموعة من الأسئلة في الموضوع كان الغرض منها أن يُبيّن ما

يجوز في ترخيم ما آخره الهاء وما لا يجوز ، وغير ذلك من تفاصيل الباب وسنأتي عليه بعد ذكر نصّ سيبويه . فقول سيبويه (ت180هـ) في هذه المسألة التي أوردها ابن أصبغ قد ورد في (باب اذا حذفت منه الهاء) ، قال رحمه الله : " واعلم أنّه لا يجوز أن تحذف الهاء وتجعل البقية بمنزلة اسم ليست فيه الهاء إذا لم يكن اسمًا خاصًا غالبًا، من قبل أنهم لو فعلوا ذلك التبس المؤنث بالمذكر. وذلك أنه لا يجوز أن تقول للمرأة: يا خبيثُ أقبلي. وإنما جاز في الغالب لأنك لا تذكر مؤنثا ولا تؤنث مذكرًا "[57]. وفي ضوء هذا النص بادر الرماني (ت384هـ) إلى السؤال بقوله : " لِمَ جاز يا طلحُ أقبل في (طلحة) ولم يجز يا خبيث أقبلي ؟ وهل ذلك لأنّ الهاء في هذا للفرق بين المؤنث والمذكر فلا يجوز أن تُحذف "[58].

وهو سؤال مشروع وفي محلّه ، وقد أجاب أبو الحسن الرماني هو بنفسه على هذا السؤال ، فقال : "تقول: يا طلح أقبل، ولا يجوز في (خبيثة): يا خبيث أقبلي؛ لأن الهاء للفرق بين المذكر والمؤنث في المعنى، فلو جاز هذا؛ لجاز: هذه خبيث قد أقبلت، وهذا خطأ، وليس كذلك (طلحة)؛ لأن الهاء فيه لتأنيث الاسم فقط، فلا يخل بالمعنى حذفها، ولا بالاسم؛ لأنه حذف زائد يجري مجرى ما زيد لتكثير الاسم، فهو يحذف في حال التقليل والتخفيف" [59]. وخلاصة القول في المسألة أنّ ابن أصبغ نقل رأي سيبويه وكان نقله صحيحًا فما جاء به ابن أصبغ موافق لما عرضناه من مذهب سيبويه في الكتاب .

المسألة التاسعة : (كم) وتمييزها :

اتفق النحاة على أنّ (من) هي اسم لعدد مبهم مفتقر إلى تمييز[60] ، ولها موضعان : فتكون استفهامًا ، وتكون خبرًا . وتمييز الاستفهامية منصوب ، والأولى أن لا يفصل بينها وبينه فاصل ، وأجازوا الفصل بينهما بالظرف والمجرور [61] . ويجوز أن تكون كلمة (مثله) أو كلمة (غيره) تمييزًا لـ(كَمْ) ، فيقال : كمْ مثلَه معك ، وكم غيرَه لك، فانتصب (غير) و (مثل) بـ(كم) ، وذلك جائز باتفاق النحاة فـ(كم) في موضع الابتداء و(معك) و (لك) الخبر ، و(غيره) ، و(مثله) يُنصبان بـ(كم) لأنهما نكرتان وإن كانتا مضافين[62]. وقد ورد النقل عن ابن أصبغ في هذه المسألة فحكى أنّ سيبويه أجاز (كم غيره ، وكم مثله) ، والحق أنّ نقله وروايته هذه جاءت في غير موضع ، فقد ذكر ذلك أبو حيّان الأندلسي (ت745هـ) في التذييل والتكميل ، فقال : "وفي كتاب «رؤوس المسائل» لابن أصبغ: «أجاز سيبويه كم غيره مثله لك؟ وحكاها عن يونس، ومنعها غيرهما" [63] .

وقال أبو حيّان في موضع آخر : "وحكى ابن أصبغ: أن سيبويه أجاز كم غيره، وكم مثله، وحكاه عن يونس قال: ومنعه غيرهما، ولم ينص على المانع من هو ؟"[64]. فابن أصبغ نقل رأي سيبويه في المسألة فقط على وفق ما نقله أبو حيّان ، فلا شك أنه قد اطلع على كتابه (رؤوس المسائل) ، ولقد وددنا أن ينقل لنا تعليقه عليها . ومهما يكن من شيء فلا بدّ من تحقيق نصّ سيبويه الذي نقله ابن أصبغ عنه ، لنتبين موضع الشاهد فيه ومعرفة مدى صدق نقله عنه . وعند مراجعة الكتاب قد وجدت سيبويه (180هـ) قد أشار فعلا إلى هذه المسألة ، بل هو أفرد بابًا خاصًا بها سمّاه (باب كم) ، قال رحمه الله تعالى : "وتقول: كم مثله لك، وكم خيرا منه لك، وكم غيره لك، كل هذا جائز حسن؛ لأنه يجوز بعد عشرين فيما زعم يونس. تقول: كم غيره مثله لك، انتصب غير بكم وانتصب المثل لأنه صفة له"[65] . وظاهر ما نقله ابن أصبغ موافق لنصّ سيبويه ، وإن كانت تلك المسألة انما هي فرع من الباب ، وقد يشوبها بعض الخلاف في الاجازة والمنع وليس بنا حاجة إلى تفصيل ذلك الخلاف بقدر ما يعنينا نقل ابن أصبغ لرأي سيبويه في المسألة وهو ما ثبت بالبحث والتمحيص وموازنة النصوص .

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 119) 2023, pp. 1055-1070

المسألة العاشرة : المشغول عنه بعد حروف النفي والاستفهام :

ذكر النحويون أنه إذا ولي المُشتَغَلُ عنه حرف نفي غير مختص فإنّه يُختَارُ فيه النصب – وهو مذهب الجمهور – لأنّه أقوى من الرفع[66] ، كقولهم : ما زيدٌ ضربته ، وما زيدًا ضربته ، واختار بعضهم الرفع[67] منهم المازني (241هـ) وقد فصّل القول في هذه المسألة أبو سعيد السيرافي (ت368هـ) في شرحه على كتاب سيبويه ، فقال : "إنّ قولك: زيدٌ ضربته أجود من: زيدًا ضربته ، وقولك : أزيدًا ضربته في الاستفهام أجود من قولك: أزيدٌ ضربته ، وقد توسطت هذين البابين حروف يتقارب النصب فيها والرفع، وهي(ما) و (لا) ، تقول : ما زيدًا ضربته و ما زيدٌ ضربته و لا زيدًا كلمته ولا عمرًا أكرمته، وإن شئت قلت: لا زيد كلمته و لا عمرو أكرمته"[68].

وقد جاء في مجالس الزجاجي (ت337هـ) بأنّ الاخفش (ت215هـ) سُئل عن أزيدًا ضربته أم عمرًا ، فقال الاخفش : المختار النصب لوجود الهمزة ، والمستَفهَم عنه هنا هو الاسم لا الفعل فينبغي أن يُختار الرفع ، قال : وهذا هو القياس ، واختاره المازني [69]. وقد أوردت هذا النصّ لسببين ، أولهما أنّ هذا من باب الاشتغال ، وثانيهما : أنّ حروف الاستفهام أشبهت حروف النفي في إخراج الجملة من الأخبار إلى الطلب ، كما أنّ حروف النفي أخرجت الجملة من الإثبات إلى النفي، ثم إنّ الحكم في الحالين : النصب والرفع متساويان ههنا [70]. وبذلك يكون في المسألة ثلاثة أوجه : استواء الرفع والنصب ، وترجيح النصب ، وترجيح الرفع، أمّا مذهب ابن أصبغ في هذه المسألة فهو ينقل عن سيبويه وعن عامة النحويين مختارًا وجه الرفع . وقد نقل أبو حيّان قوله في التذييل منكرًا نقله ذلك وقد عدّه من غريب النقل ، فقال : "ومن غريب النقل ما ذكره ابن أصبغ من أن سيبويه وعامة النحويين أجازوا الرفع في قولك: ما ضربته ولا عمرًا أكرمته، ومنعه بعض المتأخرين، وكأنه غلط ، أو هو يُتأوّل على معنى اختيار الرفع"[71]. فابن أصبغ ينقل الرفع عن سيبويه وعامة النحويين في الاسم المشغول عنه بعد حروف النفي أو حروف الاستفهام ويختار ذلك ، وهذا مستنتج من قول أبي حيّان لاستغرابه ، وتغليطه إيّاه ، وكأنّه لم يوُفق إلى ذلك . والحقّ أن سيبويه (رحمه الله تعالى) قد أشار إلى وجه الرفع في المسألة ، وقد ثبت بنصّه ترجيح الرفع ، ولست أعلم لِمَ استغرب أبو حيّان من نقل ابن أصبغ ، إذ كان نقله صحيحًا وموافقته لسيبويه لها وجه.فسيبويه (رحمه الله) قال في : " باب حروفٍ أُجريتْ مُجرى حروف الاستفهام وحروفِ الأمر والنهى وهى حروف النفي، شبّهوها بحروف الاستفهام حيث قُدّم الاسمُ قبل الفعل، لأنّهنَّ غيرُ واجبات، كما أنّ الألف وحروف الجزاء غير واجبة، وكما أنّ الأمر والنهى غير واجبَيْنِ.وسَهُل تقديم الأسماء فيها لأنّها نفىٌ لواجبٍ ، ... وذلك قولك: ما زيدًا ضربتُه ولا زيدًا قتلتُه، وما عَمْرًا لقيتُ أباه ولا عمرًا مررتُ به ولا بِشرا اشتريتُ له ثوبا. وكذلك إذا قلت: ما زيدًا أنا ضاربُه، إذا لم تجعله اسمًا معروفا ... وإن شئت رفعتَ، والرَّفعُ فيه أقوى إذْ كان يكون في ألف الاستفهام، لأنّهنَّ نفيُ واجبٍ يُبتدأ بعدهنّ ويُبنى على المبتدأ بعدهنّ، ولم يَبلغنَ أن يكنَّ مثل ما شُبِّهْنَ به"[72]، يعني حروف النفي ، إذ لم تبلغ من القوة ما بلغته أسماء الاستفهام التي شُبهت بها حروف النفي . وترجيح سيبويه للرفع في مثل : ما عمرًا لقيته ولا زيدًا ضربته أقوى من النصب بنص قوله ، وبه قال ابن أصبغ . فما ذكره من أنّ سيبويه أجاز الرفع صحيح ولست أرى مسوغاً لاستغراب أبي حيّان من نقله .

المسألة الحادية عشرة : مسألة إضافة (ذو بمعنى صاحب) إلى المضمر :

قرر النحاة أنّ (ذو) التي بمعنى صاحب وفروعها لا تُضاف إلا إلى اسم جنس ظاهر ، وامتنع إضافتها إلى المضمر إلا في الشعر[73] . جاء في تاج العروس : " ذو معناها صاحب ، وهي كلمة صِيغت ليُتوصَل بها إلى الوصف بالأجناس.... وأمّا ذو الذي بمعنى صاحبٍ فلا يكون الا مضافاً ، فإن

وصفت به نكرة أضفته إلى نكرة ، وإن وصفت به معرفة أضفته إلى الالف واللام ، ولا يجوز أن تضيفه إلى مضمر ولا إلى علم كزيدٍ وعمروٍ وما أشبهها ، تقول : مررت برجلٍ ذي مالٍ ، وبامرأة ذاتِ مال وبرجُلَينِ ذَوي مالٍ "[74] . فالنكتة في المسألة منع اضافة ذو التي بمعنى صاحب إلى الضمير وقد أورد أبو حيّان قولاً لابن أصبغ في الارتشاف ينقل فيه منع الكسائي والنحاس إضافة ذي التي بمعنى صاحب إلى المضمر، فقال : " و(ذو) وفروعه: ذوا، وذوو، وذات، وذاتا، وذواتا، وذوات، يضفن غالبًا إلى اسم جنس ظاهر نحو: ذي علم، والمنقول في كتب المتأخرين أنه لا يضاف إلى مضمر إلا في شعر، وقال ابن أصبغ: منع الكسائي إضافة ذي بمعنى صاحب إلى المضمر، وتبعه النحاس، والزبيدي، وأجاز ذلك غير هؤلاء "[75] وممّا تجدر الإشارة إليه أن ابن عقيل (ت769هـ) ذكر قول ابن اصبغ هذا ونَقلهِ راي الكسائي بالمنع، فقال : " وقال صاحب رؤوس المسائل : منع الكسائي إضافة ذي إلى مضمر ، وتبعه النحاس والزبيدي وغيرهم "[76] .

وهذا بالضبط نصُّ ما نقله أبو حيّان ، وقد سبق ذكره .

الخاتمة ونتائج البحث

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات ، والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداهم إلى يوم الدين . أما بعد فقد حاولنا في هذا البحث الكشف عن شخصية عالم نحوي لم يُكتب له ما كتب لغيره من الشهرة وذيوع الصيت ، ألا وهو العالم اللغوي (أبو اسحاق بن إبراهيم بن محمد بن أصبغ الباجي) . وأبرز نتائج ما توصل إليه هذا البحث ما يأتي :

1. أبو اسحاق بن اصبغ الباجي (ت350هـ) عالم لغوي فقيه شاعر فصيح ، من علماء الاندلس، ولعلّ شهرته فقيهًا غلبت على شهرته نحويًا .
2. تعددت الشخصيات العلمية التي سُمّت بـ (ابن أصبغ) واختلفت سنوات وفياتهم ، واختلط على بعض المحققين ترجمة ابن أصبغ النحوي الباجي عن الترجمة له في الكتب التي حققوها و وَرد ذكر اسمه فيها .
3. لابن أصبغ كتابٌ في الخلاف النحوي ، عنوانه (رؤوس المسائل في الخلاف) ذكره أغلب النحويين الذين اطلعوا عليه ونقلوا آراءه أو نقلوا نصوصًا من الكتاب ، ولكنه كتاب مفقود لم يصلنا .
4. كانت لابن أصبغ النحوي بعض الآراء نحوية التي وافق في أغلبها البصريين ، اطلعنا عليها من طريق مَن نقل عنه من النحويين ممّن جاء بعده .
5. ينقل ابن أصبغ في كثير من المواضع آراءَ علماء سابقين مثل سيبويه والفرّاء والكسائي وغيرهم ، وقد وثّق تلك النقولات مَن استدل بقوله من النحاة في تلك المسائل ، وغالبية تلك النقولات صحيحة مطابقة لآراء مَن نقل عنهم من العلماء .
6. يمكن القول إنّ ابن أصبغ من العلماء المغمورين ، ولكنه صاحب عقلية متّقدة وعلمية فذّة، ويلاحظ ذلك من طريقة تناوله للمسألة وعرضه لها .

وختامًا أرجو أن تكون هذه الصفحات مقدمة لمَن يريد أن يقف على تراث هذا العالم اللغوي الجليل ويُبرّز آرائه وترجيحاته ونقولاته ، فكتب النحو قد حوت تلك الآراء وحفظت شيئاً من إرثه اللغوي .

والله تعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

[1]- تاريخ علماء الأندلس : 25
[2] - تاريخ الإسلام : 25 / 242
[3] - بغية الوعاة : 1 / 423
[4] - تاريخ علماء الأندلس: 2 / 30
[5] - البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة : 250
[6] - المصدر نفسه : 60
[7] - الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة : 3 / 420
[8] - ينظر : التكملة لكتاب الصلة : 1 / 171
[9] - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :3/ 252
[10] - تاريخ علماء الاندلس : 25
[11] - ينظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : 2 / 333 ، 98/3 ، 4 / 269 ، 270/4 ، 271/4 ، 174/5 ، 341/6 ، 93/9، 13/10، 351/10، وينظر : المقاصد النحوية : 1715/4 ، وينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : 28/2 ، 344/2 ، 492/2 ، 513/2 ، 165/3 ، وغير ذلك من الكتب النحوية التي ذكرت الكتاب مع اسم مؤلفه .
[12] - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : 10/ 351.
[13] - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :3/ 252
[14] - ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف : 1 / 212 المسالة (33)
[15] - ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : 386
[16] - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : 9 / 188-189
[17] - الاصول في النحو : 1 / 216
[18] - اللباب في علل البناء والاعراب : 1/ 293 ، وينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : 386 – 389 .
[19] - شرح المفصّل : 26/2 .
[20] - ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : 1337/3 ، وينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : 4/ 1621 ، وينظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : 230/6 .
[21] - ينظر : شرح المقدمة المحسبة :373/2 .
[22] - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : 232/6 .
[23] - المصدر السابق نفسه ، الصفحة نفسها .
[24] - الإسراء /36
[25] - ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : 1337/6 ، وينظر : تفسير البحر المحيط : 7 / 49 .
[26] - ينظر: شرح شذور الذهب : 3 / 164 .
[27] - ينظر: مثلا : شرح التصريح على التوضيح : 1 / 600 ، وشرح التسهيل : 342/2 ، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : 2293/5 .
[28] - شرح التسهيل : 347/2 ، وينظر : والايضاح في علوم البلاغة : 164/3 ، وينظر : دراسات في النحو : 471.
[29] - ارتشاف الضرب من لسان العرب : 3 / 1583 .
[30] - المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
[31] - توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك : 708/2
[32] - ينظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : 269/4 .
[33] - المصدر نفسه : 269/4
[34] - معاني القرآن للفرّاء : 3 / 111
[35] - ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : 3 / 1199 - 1200
[36] - ينظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : 4 / 270 .

[37] - ينظر : الأصول في النحو : 137/1 .
[38] - ينظر : المفصّل في صنعة الإعراب : 281 .
[39] - الكتاب : 1 / 192
[40] - ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : 234/2
41 - ينظر تفصيل المسألة في المساعد على تسهيل الفوائد : 235/2 – 238 .
42 - المساعد على تسهيل الفوائد : 234/2- 235 .
43 - ينظر : المصدر نفسه : 236/2
44 - ينظر : اللمع في العربية : 491 ، وينظر : شرح التصريح على التوضيح : 1 / 549 .
45 - ينظر : توجيه اللمع :220.
46 - توجيه اللمع : 220 .
47 - ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 2/ 235
48 - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : 8 / 243
49 - اللمع في العربية : 56
50 - ينظر : توجيه اللمع : 193 .
51 - الكتاب : 1 / 409 .
52 - ارتشاف الضرب من لسان العرب : 1132/3 ، وينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل القواعد : 2/ 1025 .
53 - ارتشاف الضرب من لسان العرب : 3 / 1451 .
54 - ارتشاف الضرب من لسان العرب : 2238/5 .
55 - ينظر : الكتاب : 2 / 241 .
56 - اللمع في العربية : 114
57 - الكتاب : 2 / 251 .
58 - شرح كتاب سيبويه : 275 .
59 - شرح كتاب سيبويه : 284 .
60 - ينظر : المقتضب : 3 / 55 ، وينظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : 10 / 6
61 - ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : 777/2
62 - ينظر : الأصول في النحو : 321/1 ، وينظر : شرح المفصل : 3 / 178 .
63 - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : 10 / 13 .
64 - ارتشاف الضرب من لسان العرب : 777/2.
65 - الكتاب : 2 / 159.

66 - ينظر: المقرب : 1 / 132 ، وينظر : التذييل والتكميل : 6 / 321

67 - ينظر: مجالس العلماء: 61 .

68 - شرح كتاب سيبويه (للسيرافي) : 2 / 3 .

69 - ينظر : مجالس العلماء : 60 .

70 - ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : 322/6 ، وينظر : شرح التصريح على التوضيح : 1 / 450 .

71 - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : 323/6

72 - الكتاب : 145 – 146 .

73 - ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب : 1815/4 ، وينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : 2/ 344 .

74 - تاج العروس : 40 / 426 – 427 ، وينظر : النحو الوافي : 1 / 109 – 110 .

75 - ارتشاف الضرب من لسان العرب : 1815/4

76 - المساعد على تسهيل الفوائد : 2 / 344 – 345 .

ثبت المصادر

القرآن الكريم .
1. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥ هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد ، مراجعة: رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط1 ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م
2. الأصول في النحو أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ) تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت ، ط1، 1405هـ - 1985م .
3. الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية – بيروت ، ط1 ، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م
4. الايضاح في علوم البلاغة ، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي ،دار الجيل – بيروت ، ط3 .
5. البحر المحيط في التفسير، أبو حيّان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق : صدقي محمد جميل ، دار الفكر – بيروت ،١٤٢٠ هـ
6. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ،عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا .
7. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت٨١٧هـ) ، تحقيق : محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1 ، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م
8. تاج العروس من جواهر القاموس ، محمّد بن محمّد مرتضى، الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، المحقق : مجموعة من المحققين ، دار الهداية للطباعة و النشر و التوزيع– الكويت ، 1965.

9. تاريخ الاسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق : الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، ٢٠٠٣ م .
10. تاريخ علماء الاندلس عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، أبو الوليد، المعروف بابن الفرضي (ت ٤٠٣هـ) ، عُني بنشره؛ وصححه؛ ووقف على طبعه: السيد عزت العطار الحسيني ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط2، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
11. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1 - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
12. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيّان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق: د. حسن هنداوي ، الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا ،الطبعة: الأولى .
13. التكملة لكتاب الصلة ابن الأبّار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر البلنسي (ت ٦٥٨هـ)، تحقيق: عبد السلام الهراس ، دار الفكر للطباعة – لبنان ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
14. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨ هـ) ، دراسة وتحقيق: أ. د.علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية ،ط1 ، ١٤٢٨ هـ.
15. توجيه اللمع حمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية ، ط2 ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
16. توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط1، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م
17. دراسات في النحو ، صلاح الدين الزعبلاوي نسخة الكترونية عن الكتاب: موقع اتحاد كتاب العرب على شبكة المعلومات العالمية .
18. الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي (ت ٧٠٣ هـ) ،حققه وعلق عليه: الدكتور إحسان عباس، الدكتور محمد بن شريفة، الدكتور بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي - تونس ،ط1، ٢٠١٢ م.
19. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، ط20، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
20. شرح التسهيل ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجيّاني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1 ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
21. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان ، ط1، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م

22. شرح المفصّل للزمخشري ، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت٦٤٣هـ) ،قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
23. شرح المقدمة المحسبة ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) ،تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت ،ط1 ، ١٩٧٧ م .
24. شرح شذور الذهب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا .
25. شرح كتاب سيبويه شرح كتاب سيبويه ،أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ)، سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
26. شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،ط1، ٢٠٠٨ م .
27. الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط3 ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
28. اللباب في علل البناء والاعراب ، اللباب في علل البناء والإعراب
29. اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)،تحقيق : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية – الكويت .
30. مجالس العلماء ، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرفاعي بالرياض ، ط2 ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
31. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل (ت672هـ) ، تحقيق: د. محمد كامل بركات ، دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة ، ط1، ١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ.
32. معاني القرآن للفرّاء، بو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي و محمد علي النجار و عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط1 .
33. المفصّل في صنعة الاعراب ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق: د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت ، ط1 ، ١٩٩٣.
34. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى) ، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية ،ط1 ، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م
35. المقتضب ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت .
36. المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت669هـ) ، تحقيق: احمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري ، دار احياء التراث الاسلامي - العراق ، ط1 ، 1392هـ - 1972.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 119) 2023, pp. 1055-1070

37. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر - دمشق ، ط 1، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
38. النحو الوافي ، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ) ، دار المعارف ، ط15.
39. همع الهوامع بشرح جمع الجوامع ، لجلال الدين بن ابي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق : احمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ، ط1 ، 1418ه ـــ 1998م .

Abu Ishaq bin Asbagh al-Baji (d. 350 AH)
A study in some of his grammatical views

Dr. Ibrahim Abdullah Murad
Diyala University-College of Basic Education

Abstract:

This research is an attempt to reveal a grammatical personality, which is (Ibrahim bin Muhammad bin Ibrahim bin Ishaq bin Isa bin Asbagh Al-Baji), who died in the year 350 AH. Many of his opinions, quotes, and grammatical preponderances were conveyed by the grammarians who came after him, especially Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH). More than five scholars participated in it, then we investigated some of the grammar issues that were reported from him in the works of those who came after him, and we stopped at some of them and did not show them all, and perhaps this research in its haste opens the door and paves the way for a serious academic study of this linguist .

Finally we can say ;the grammarian Ibn Asbagh had some opinions that were agreed upon by most of the Basrans. We learned about them through his transmission from the grammarians who came after him.

Ibn Asbagh transmitted in those restaurants, such quotes, and the quotes are identical to what they have from scholars.